

أثر رأس المال الفكري للمؤسسة الناشئة على الإصلاحات الاقتصادية الجديدة في الجزائر

Impact of the emerging institution's intellectual capital on new economic reforms in Algeria

عيساني زينب¹

جامعة الجزائر 1، الجزائر
z.aissani@univ-alger.dz
zinebaiss74@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2024 / 11/03 * تاريخ القبول 2024/01/13 * تاريخ النشر: 2025/ 01 /29

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أثر رأس المال الفكري للمؤسسات الناشئة في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تسعى الجزائر لتحقيقها في ظل القرار 1275 المؤرخ في 2022/05/27 الذي يرمي إلى احتواء الطلبة الجامعيين أصحاب الأفكار الجديدة والابتكارات وتشجيعهم وتمكينهم من تجسيد أفكارهم على أرض الواقع بتوفير المناخ الملائم لذلك، لمواكبة التطورات التي فرضها التحول الاقتصادي الذي انتهجته الدولة كحل بديل للتنويع الاقتصادي والذي يعتمد أساسا على الناتج الفكري البشري من خلال تبني المؤسسة الناشئة، والتي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بعيد عن أزمات سوق المحروقات والتبعية الاقتصادية للخارج.

الكلمات المفتاحية:

رأس المال الفكري؛ الابتكار؛ المؤسسة الناشئة؛ الاقتصاد الرقمي؛ الإصلاحات الاقتصادية.

Abstract:

This paper aims to highlight the impact of the intellectual capital of emerging institutions in the light of economic reforms Algeria seeks to achieve under resolution 1275 of 27/05/2022, which aims at containing encouraging and enabling new and innovative university students and enabling them to reflect their ideas on the ground by providing an appropriate climate for this . To keep pace with the developments imposed by the State's economic transformation as an alternative solution to economic diversification, which depends primarily on human intellectual output through the adoption of the emerging institutions economic development away from the crises of the burning market and economic dependence aboard .

Keywords:

Intellectual capital; Innovation; emerging enterprise; Digital economy; Economic reforms.

¹ المؤلف المرسل

مقدمة:

مرّ الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا بعدة مراحل شهدت تغيرات أثرت على تطوره بشكل جد كبير، حيث بقي اقتصادها مرهون بمؤشر النفط في الأسواق العالمية كونه قائم على النفط بالدرجة الأولى، ورغبة الجزائر الملحة في التخلص من هذه المعضلة -الاعتماد الكلي على الاقتصاد الريعي- سعت للبحث عن سبل جديدة لإقامة اقتصاد قوي وناجح بعيدا عن سوق النفط، لتضمن بذلك التنويع في اقتصادها الوطني ببناء قواعد اقتصادية قوية من شأنها مجابهة الاقتصاديات الكبرى في العالم، واعتبرتها بمثابة حبل النجاة والبديل الاقتصادي الأمثل بانتهاج سياسات اقتصادية مستحدثة على غرار العديد من الدول في العالم كالصين، سنغافورة وغيرها من الدول التي أصبحت في مصاف الدول المتقدمة بفضل هذه السياسات والتي تمحورت في الاقتصاد الرقمي واعتماد المؤسسات الناشئة بالنظر للدور الفعال الذي تلعبه في مجال التطور الاقتصادي لاعتمادها على أهم عامل من عوامل التطور التكنولوجي والاقتصادي والذي يتمثل في عنصر الابتكار.

ويتجسد هذا من خلال احتواء رأس المال الفكري في ظل بيئة ملائمة تجمع بين التقنيات المادية والرقمية وصولا لخلق بيئة اقتصادية تحقق أهداف التنمية المستدامة والتي تسعى الجزائر لتحقيقها، ورأس المال الفكري واحد من أهم المواضيع التي أخذت حيزا كبيرا في مجال الاقتصاد بالنظر للدور الفعال الذي يؤديه وهو ما دفعني لطرح الإشكالية التالية: ما هو أثر رأس المال الفكري للمؤسسة الناشئة في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجديدة للجزائر؟

➤ أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة أساسا في بيان الضرورة الملحة لتنويع الاقتصاد لمجابهة أزمات سوق المحروقات والتبعية الاقتصادية للخارج، بما يضمن احتواء الأدمغة وأصحاب المشاريع الابتكارية للحد من هجرتهم والتطور في المجال الاقتصادي من خلال إرساء قواعد للمؤسسة الناشئة وتحديد نظامها القانوني لاعتمادها كأحد أهم المعالم الاقتصادية " الاقتصاد الرقمي".

➤ أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على الاستثمار في رأس المال الفكري باعتباره كيان المؤسسة الناشئة.
- تسليط الضوء على الخطوة المستحدثة في القانون الجزائري المتمثلة في تبني المؤسسة الناشئة.
- نشر الثقافة المقاولاتية لدى الأفراد وإنماء روح المواطنة والولاء للدولة ومؤسساتها الجامعية.
- كشف الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحقيق أهدافها باحتوائها لحاملي المشاريع الابتكارية.

➤ منهجية الدراسة:

في إطار المعالجة المنهجية لموضوع الدراسة ارتأيت اعتماد المنهج الوصفي لتحديد الإطار المفاهيمي وجمع المعلومات المتعلقة برأس المال الفكري والمؤسسة الناشئة من عدة جوانب، كما اعتمدت المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية التي أقرها المشرع الجزائري ذات العلاقة بالموضوع.

1. رأس المال الفكري للمؤسسة الناشئة:

تعد الجزائر من بين عديد الدول النامية التي رفعت شعار التحدي لمجابهة الاقتصاديات الكبرى في العالم للتخلص من القيود التي تفرضها والتي من شأنها عرقلة تقدمها وتطورها الاقتصادي، فأخذت مسلكا جديدا يمكنها من ذلك وهذا من خلال الاستثمار في الجانب الفكري البشري.

1.1. تعريف رأس المال الفكري:

نظرا للأهمية التي يكتسبها رأس المال الفكري وردت بخصوصه عدة تعريف منها:

1.1. تعريف رأس المال الفكري:

نظرا للأهمية التي يكتسبها رأس المال الفكري وردت بخصوصه عدة تعريف منها:

تعريف "Stewart": والذي يعتبر السباق إلى وضع تعريف لرأس المال الفكري حيث اعتبره معرفة يمكن توظيفها من منطلق أن المعرفة لا يمكن أن تكون رأس مال إلا إذا تم العثور عليها واستثمارها لاستخدامها لصالح المنظمة (الحמיד و حسن، أثر رأس المال الفكري في تحقيق ريادة الأعمال لشركات الإتصال السعودية دراسة ميدانية على قطاع الاتصالات السعودية بمدينة تبوك، 2017، صفحة 04).

أما العنزي فقد عرفه على أنه: "تلك الموجودات الفكرية المتوافرة لدى الأفراد ممن يعتمدون في أدائهم على طاقاتهم الفكرية (أحمد، سعد، علي، و أحمد، 2009، صفحة 168)".

في حين عرفه "Hamel" فيعرفه على أنه: "قدرة منفردة تتفوق بها المؤسسة على منافسيها بتكامل مهارات مختلفة تساهم في زيادة القيمة المقدمة للمستثمرين، وهي مصدر من مصادر الميزة التنافسية (عزيز و فراجي، 2014، صفحة 168)".

وعرفه آخرون على أنه: "مجموعة المهارات المتوفرة في المنظمة والتي تتمتع بمعرفة واسعة تجعلها قادرة على جعل المنظمة عالمية من خلال الاستجابة لمتطلبات الزبائن والفرص التي تتيحها التكنولوجيا بما يحقق ميزة تنافسية في السوق (نور، القشبي، و قراقيش، 2010، صفحة 22)".

فمن خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن رأس المال الفكري هو مجموع الطاقات الكامنة لدى الأفراد والتي يساهم توظيفها بشكل مناسب تحقيق ميزة تنافسية كبيرة للمنظمات في ظل ما تواجهه من تحديات لإثبات وجودها وضمان استمرارها، كما يمكن القول بأنه مجموعة من الأصول غير الملموسة التي تساهم في إنتاج السلع والخدمات والتي تتجسد أساسا في القدرات والطاقات والمعارف إلى جانب الخبرات والمهارات التي يمتلكها الأفراد داخل المؤسسة أو المنظمة.

ويتكون رأس المال الفكري من ثلاث عناصر نذكرها على النحو التالي (محمد و الغني، 2023، صفحة 208).

أ- رأس المال البشري: والذي يتمثل في مجموعة المهارات والكفاءات والخبرات التي يمتلكها الأفراد ويمكن القول بأنها القيمة التي توفرها الموارد البشرية للمؤسسة من خلال توظيف المهارات والمعارف إلى جانب الخبرة، فهو يتعلق بمجموع القدرات والخبرات البشرية المختلفة والمتفاوتة لدى أفراد المنظمة والتي بإمكانها خلق منتج جديد أو تقدم خدمة بشكل متطور وراقي تكون سببا في جذب العملاء بما يضمن تألقها في مجالها، حيث يعتبر الإستثمار في رأس المال البشري من أهم محددات الاقتصاد ينظر إليه على أنه من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي يقاس بها مدى التطور الاقتصادي للدول.

ب- رأس المال الخارجي: ويتجسد في جميع علاقات المؤسسة أو المنظمة مع الموردين والشركات والعملاء، حيث يلعب دورا كبيرا في تحقيق نجاح المنظمة وتطورها واستمرارها بما يتوافق ومتطلبات السوق، كما يمكن تعريفه من خلال طبيعة العلاقات التي تربط المؤسسة بمورديها وعملائها ومنافسيها أو أي طرف آخر يساهم في تطوير أفكارها بتحويلها إلى منتج أو خدمة.

ج- رأس المال الهيكلي: ويشمل التقنيات والعمليات ونظم المعلومات وقواعد البيانات والسياسات والملكية الفكرية للمؤسسة والتي تنفرد بها باعتبارها أحد مقوماتها من خلال امتلاكها واستغلالها جميعها في عملية الإنتاج فهو الذي يخلق المعرفة الصريحة التي توجد داخل هياكل المنظمة وأنظمتها وإجراءاتها كونها تمثل القيم المتداولة داخلها.

لقد أدركت الجزائر القيمة الحقيقية لرأس المال الفكري الذي يتمثل أساسا في الابتكار والمهارات والإبداع، فأولت له اهتماما كبيرا أكثر من رأس المال المادي، باعتباره ضرورة ملحة لضمان اقتصاد متنوع وناجح من جميع الجوانب فتضمن بذلك نجاح وتطور مؤسساتها لمواكبة عجلة التقدم والتميز والريادة في مجال الأعمال والاقتصاد، وهذا بتوفير بيئة ملائمة داعمة للابتكار مما يساهم في تحقيق التنمية وتطوير الأفكار المبتكرة.

2.1. تعريف المؤسسة الناشئة:

لقد حظي موضوع المؤسسة الناشئة باهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بعلم إدارة لما لها من أهمية بالغة ودور فعال في اقتصاديات الدول في العالم فوردت بخصوصها العديد من التعاريف نذكر منها:
عرفها رائد الأعمال الأمريكي Eric Reis على أنها: "مؤسسة بشرية مصممة لإنشاء منتج أو خدمة جديدة في ظل ظروف من عدم اليقين الشديد" (Eric, 2011, p. 37).
وعرفها أيضا بأنها "عبارة عن آلة تحويل فكرة إلى منتج، ثم تحويل هذا المنتج إلى شركة ناجحة (مخاضة، المؤسسات الناشئة في الجزائر، الإطار المفاهيمي والقانوني، 2021، صفحة 771)".

وهناك من عرفها على أنها كيان صمم لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل ظروف عدم التأكد الشديد، في حين عرفها آخرون: هي المؤسسة التي تدرك فرص السوق، بل تحاول أيضا خلق مثل هذه الفرص بنفسها ومن الضروري أن تكون نسبة الابتكار وخلق القيمة لديها مرتفعة حتى تحظى بمستثمرين (مخاضة، صفحة 771).
كما عرفتها Amy Fotinelle على أنها: "المؤسسة الحديثة التي بدأت للتو في التطور، يتم تأسيسها وتمويلها في بداية ظهورها من قبل فرد أو عدد قليل من الأفراد، تقوم بتقديم خدمة أو منتج لم يقدم من قبل في أي سوق آخر من قبل أو عملت على التجديد فيه بإدخال بعض التعديلات" (lazzari, 2017, p. 16).
والملاحظ على هذه التعاريف أنها تشترك في عدة نقاط جد مهمة والتي أساسها الأفكار الجديدة وعنصر التجديد بوجه عام والحدثة بوجه الخصوص في ظل تحمل المخاطر التي قد تجابهها والمرتبطة أساسا بالتكنولوجيا وما قد ينجر عنها بما يتماشى مع المستجدات ومتطلبات الحياة والسوق، والتي على أساسها ورد التعريف الآتي:
المؤسسة الناشئة هي تلك المؤسسة الفتية المبدعة في مجال التكنولوجيا الإعلام والاتصال مهمتها خلق وتسويق تكنولوجيا جديدة (الدين و محمد، 2020، صفحة 90).

وبالنظر لهذا التعريف فإنه يحصر المؤسسة الناشئة في مجال واحد وهو التكنولوجيا على عكس ما هو على أرض الواقع أين توجد العديد من المؤسسات الفتية الناجحة تمارس نشاطها خارج مجال التكنولوجيا وأثبت قدرتها على تحقيق أهدافها، إلا أنه وفي ظل المستجدات التي يشهدها العالم اليوم من تطور تكنولوجي ما أثر على تغيير اقتصاديات العالم من الكلاسيكي إلى تبني الاقتصاد الرقمي أو ما يعرف باقتصاد المعرفة بما يتماشى ومتطلبات السوق العالمية، فالمؤسسة الناشئة اليوم هي التي تقوم على استخدام استراتيجيات ومنهجية علمية لاختيار الفرضيات وتحليل البيانات بدلا من الاعتماد على التكهانات وهذا من خلال توجيه الطاقات نحو تحقيق الابتكارات الجوهرية التي تلبي حاجات العملاء وسوق العمل والأعمال.

وتنفرد المؤسسة الناشئة عن غيرها بجملة من الخصائص نذكر منها:

- **مؤسسة حديثة العهد:** كونها فتيّة شابة وفي بداية نشاطها.

- **سرعة النمو:** فهي تتميز بنمو متزايد ومتطور بسرعة جد فائقة (جليلة، 2022، صفحة 171)، حيث تحصل إيرادات كبيرة في زمن قياسي مقارنة بتكاليفها والتي تتضح من خلال هامش الربح الذي تحققه بما يضمن استمرارية الابتكار.

- **الاعتماد على التكنولوجيا:** باعتبار أن التكنولوجيا أحد أهم الركائز والوسائل التي بالاستغلال الأمثل لها والمكثف لشبكة الانترنت وللأفكار الرائدة لحل المشاكل التي قد تعترضها وحلها بطريقة عصرية جد مستحدثة، ويكون هذا بمساعدة حاضنات الأعمال التي وضعتها الدولة كداعم وموجه لأصحاب هذه المشاريع.

- **أساسها الابتكار والإبداع:** وهي أهم خاصية للمؤسسة الناشئة والتي بدونها لا تقوم فهي بمثابة العمود الفقري الذي يمكنها من قيامها وفرض وجودها، وهذا ما يعزز الميزة التنافسية للمؤسسة بأن تكون المؤسسة الناشئة مستقلة كونها غير تابعة لأي كيان آخر، فهي تعتمد على نفسها بدأت من نقطة الصفر نشيطة دائمة التفاعل تعتمد على المخاطرة والمجازفة، ويجب على مؤسسها التحلي بصفات رواد الأعمال بالإضافة إلى الصبر وروح المجازفة والمخاطرة لأن احتمال فشله أو خسارته وارد لكن إرادته وطموحه وعناده تمكنه من النهوض ليكمل مسيرته لبلوغ أهدافه (منى، 2021، صفحة 405).

إن الابتكار هو رأسمال المؤسسة الناشئة ويعزز مكانتها الاقتصادية بما يضمن تفوقها وقوتها في السوق والإبداع هو الدعامة التي يركز عليها فلا يمكن نموها وتطورها إلا بهما، حيث يتجسد في خلق الأفكار الجديدة والعمل على التجديد فيها وتطويرها لاستغلالها تجارياً، فالتجديد والأصالة لا يمكن فصلهما عن الابتكار حفاظاً على تقديم الجديد للزبائن بما يضمن تلبية حاجيات الأفراد والقيمة السوقية للمؤسسة الناشئة.

كما يمكن القول أنه خلق شيء جديد، فقدرة الفرد على إيجاد أفكار وأساليب جديدة غير معروفة أو مألوفة لدى ذوي الخبرة في نفس المجال وعليه منتج صور الابتكار ينصب الابتكار على منتج جديد طريقة أو وسيلة جديدة مستحدثة أو خدمة جديدة.

ويمكن القول أن الابتكار هو التجديد، وتماشياً مع متطلبات بيئة الأعمال واقتصاد المعرفة الذي يعتمد أساساً على عنصر الابتكار بل اعتمدته أحد أهم الركائز التي تبني عليها استراتيجياتها، من منطلق أن الابتكار هو الذي يجسد مدى قدرة المؤسسة على خلق الجديد واستقطاب أكبر قدر من العملاء ما من شأنه إضافة قيمة أكبر في رقم أعمال الشركة وبما يضمن صدارتها مقارنة بالعديد من المنافسين في السوق.

وهناك من عرفه على أنه القدرة على اكتشاف الفرص، وهو نمط من أنماط الابتكار الذي يستند على قراءة جديدة للحاجات والتوقعات ورؤية خلاقة لاكتشاف قدرة المنتج الجديد في خلق طلب فعال ولاكتشاف السوق الذي هو غير معروف (جليلة، 2022، صفحة 162).

ففي ظل التقدم والتطور السريع الذي يشهده العالم اليوم خاصة في المجال التكنولوجي والذي كان له أثر كبير على اقتصاديات العالم ونخص بالذكر الاقتصاد الرقمي الذي يتجسد في تبني نموذج إقتصادي جديد قائم على التكنولوجيا الرقمية إلى جانب المعرفة والإبداع والابتكار، هذا الأخير الذي يشكل قيمة اقتصادية كبيرة مضمونة من شأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة في إطار المؤسسة الناشئة.

وعليه الابتكار يعد فكرة جديدة مميزة أما الإبداع فيتجسد في وضع هذه الفكرة موضع التنفيذ فهما العنصران اللذين تعتمد عليهما المؤسسة الناشئة لضمان بقائها ونمو وتطورها مرهون بهما، فالابتكار المتواصل والدائم يضيف قيمة مضافة للمؤسسة من خلال استقطاب أكبر عدد من الزبائن ما يجعلها دائماً في مركز قوة مقارنة مع العديد من منافسيها في البيئة الاقتصادية، فالسعي نحو القيام بالأبحاث من أجل تطوير ذاتها بإيجاد أفكار إبتكارية

لحل العديد من المشاكل المختلفة وكسر الحواجز التي قد تعيق استمرارها وتألقها، فتضمن بذلك نموها وتطورها، ومن هنا تتضح مدى أهمية هذه الخاصية للمؤسسة الناشئة وبالإضافة إلى المزايا التي سخرتها الدولة لدعم هذا النوع من المؤسسات التي تعتبر أحد أهم دعائم التنوع الاقتصادي، مثل الدور الذي تؤديه حاضنات الأعمال لاسيما الحاضنات الجامعية التي تعد أهم المهام الموكلة لها من قبل الدولة هي توفير كل وسائل البحث والدعم التكنولوجي من مرافقة للباحثين والخبراء والأساتذة فهي مجندة تماما لإخراج هذه الأفكار الابتكارية للوجود. فالابتكار مؤشر فعال وهام لتقدم وتطور المؤسسة وهو ما ينعكس إيجابا على اقتصاد الدولة ويعزز نموه وتنوعه، فالابتكار يخلق فرص اقتصادية جديدة تؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتوفير المزيد من الفرص، كما أن الإبداع يساهم في تحسين سرعة الإنتاج وجودته وتقليل التكاليف وبالتالي يشجع زيادة الأعمال وخلق فرص عمل. والجزائر من بين الدول التي تبنت المؤسسة الناشئة حديثا وضمنتها في منظومتها القانونية حيث أولت لها أهمية كبيرة خاصة في الآونة الأخيرة محاولة بذلك الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتها في ذلك وأثبت نجاحها الكبيرة بخوضها لهذه التجربة والتي أثرت بشكل جد كبير على نموها اقتصاديا، وتتضح المساعي التي ترمي الجزائر إلى تحقيقها والتي أساسها تنوع اقتصادها وتحقيق الاكتفاء وهذا بفتح الباب أمام المؤسسات الناشئة لتضمن بذلك مواكبة المستجدات التي يشهدها العالم في المجال الاقتصادي والذي ينعكس على باقي الميادين الأخرى خاصة الاجتماعي ورغبتها الملحة في التخلص من الاقتصاد القائم على مؤشر النفط فقط، حيث تبنت رؤية جديدة لها وضعتها في إطار قانوني لحمايتها وهذا من خلال إصدار عدة مراسيم تنفيذية خاصة بها في كل مرة.

2. تحديات الجزائر لتبني المؤسسات الناشئة في إطار الإصلاحات الاقتصادية:

في إطار الإصلاحات الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الجزائر والتي تعتبر خطوة حاسمة وذكية للتخلص من مشاكلها الاقتصادية وبالنظر للجهود المبذولة من قبل الدولة والتي تصدرها تبنيها للاقتصاد الرقمي التي تستهدف العالم بأسره حيث بجميع المجالات الحياتية بحكم العولمة إلى جانب المزايا التي يحققها للتنمية الاقتصادية، فالإقتصاد الرقمي في الجزائر لم يصل لمرحلة جد متقدمة حيث يعتبر ضرورة حتمية لا مفر منها، فبالرغم من تبنيها للاقتصاد الرقمي وكذلك المؤسسة الناشئة فهي المجازفة لخوض هذه التجربة إلا أنه الاختيار الأمثل والفعال لبلوغ الأهداف المرجوة.

1.2. قبل صدور القرار 1275:

لقد مهد صانع القرار لتبني هذه التجربة والتي تتمثل في تبني المؤسسة الناشئة من خلال العديد من المراسيم التي قام بإصدارها في هذا الإطار والتي استهلها بالمرسوم التنفيذي 16-205 المؤرخ في 25 جويلية 2016 كأساس قانوني لتدعيم المؤسسة من جانب المالي للمؤسسات ذات الطابع الخاص من الجانب المالي (المؤسسات ذات المال الاستثماري) القائم على أساس المساهمة لا القروض (المرسوم التنفيذي رقم : 16-205، 2016). ثم جاء المرسوم التنفيذي 20-254 المؤرخ في 15/09/2020 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 21-422 المحدد للإطار المفاهيمي للمؤسسة الناشئة، وخصائصها بموجب المادة 11 منه كما بين مهام اللجنة الوطنية المكلفة بمنح علامة مؤسسة ناشئة وكذا مشروع مبتكر، فالمؤسسة الناشئة المتحصلة على علامة لابل أو علامة مشروع مبتكر وفق المرسوم التنفيذي 20-254، ما يعزز من مكانتها ويعطيها امتيازات كبيرة فهذه العلامة هي وسم من الدولة على اعتبار أن مشروع هذه المؤسسة الناشئة رابح ونسبة المخاطر فيه ضئيلة ما من شأنه جذب واستقطاب أكبر عدد من المستثمرين على السواء الوطني والدولي (المرسوم التنفيذي رقم : 20-254، 2020). وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 20-356 المؤرخ في: 30 نوفمبر 2020 الذي أفصح عن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات والنصوص الخاصة بالهياكل الداعمة للمؤسسة الناشئة بالإضافة لإنشاء

مؤسسة هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وسيرها (المرسوم التنفيذي : 20-356 ، 2020)، وكذا إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة "ألجيريا فنتور" التي تم اعتمادها كمؤسسة عمومية ذات طابع تجاري صناعي (مخاضة أ.، صفحة 790)، وذلك باعتبارها أحد أهم الدعائم لتنفيذ إستراتيجيات الدولة تحقيقا للرؤى التي يطمح صانع القرار في الوصول إليها إلى جانب تنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة خاصة هياكل الدعم في مجال مرافقة الابتكار بحسب نص المادة 02 من نفس المرسوم المذكور أعلاه (المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم : 20-356، 2020).

وبالنظر لعدد المراسيم التي جاء بها المشرع الجزائري والتي كان الهدف دوما من ورائها تجسيد وجهة نظر صانع القرار في إطار تنفيذ السياسة العامة للدولة والتي نخص بالذكر فيها قوانين المالية القانون 14-19 لسنة 2020 على وجه الخصوص المتضمن لكيفيات التمويل بنصوص خاصة بالهيئات الداعمة للمؤسسة الناشئة (المرسوم التنفيذي رقم : 20-54 ، 2020)، فلها يعكس مدى جدوى المشرع ورغبته في تبني المؤسسة الناشئة كأحد دعائم أو منافذ الاقتصاد الوطني، حيث ركز على تأطيرها من جميع الجوانب الممكنة العام والقانوني والتنظيمي ومصادر تمويلها المتاحة من قبل الدولة علما أنها جاءت في نصوص متفرقة إلا أن هذا لا ينفي مدى جديته مع تداركه للنقائص التي من شأنها إفشال هذا المشروع حيث كانت إحدى أهم المؤسسات الناشئة في الجزائر مؤسسة يسير صاحبة تطبيق خدمات التوصيل.

إن رغبة الجزائر في التخلص من معضلة الاقتصاد القائم على النفط والذي أصبح هاجسا لها دفعها للبحث عن سبل جديدة لمجابهته بكل الوسائل المتاحة بالرغم من عديد الإصلاحات على قانون الاستثمار إلا أن هذا لم يكن كافيا، وهو ما كان سببا في تبنيها لنموذج اقتصادي جديد يركز أساسا على رأس المال البشري والطاقات المتجددة والتحول الرقمي وتعزيز ريادة الأعمال وتبني المؤسسات الناشئة بهدف تنمية الاقتصاد الوطني.

إن هذا الاختيار الإستراتيجي والهام جدا الذي انتهجته الجزائر للتكيف مع مستجدات البيئة الاقتصادية العالمية، وفي إطار مواجهة هذه المستجدات التي فرضتها هذه التغيرات التي أساسها تركيز الاقتصاد الرقمي على تكنولوجيا المعلومات والاتصال بما يتماشى وموضوع المؤسسة الناشئة باعتباره المناخ الملائم لنموها وتطورها، فقد حظي الاقتصاد الرقمي باهتمام الدولة وصانع القرار كون أحد أهم معالمه هو الاعتماد على النتاج الفكري كمادة أولية وبدرجة أولى وجد عالية تدعيما لروح المبادرة والمواطنة من خلال تجسيد أفكار المبتكرين على أرض الواقع والاستغلال الأمثل لهم بتأمين الحماية لهم ولابتكاراتهم بعيدا عن التهميش، بما يساهم في تغيير معالم الاقتصاد الوطني من رأس المال المادي إلى رأس المال الفكري بما يضمن خلق الثروة وتحقيق التنمية المستدامة في شتى الميادين إلى جانب استقطاب المستثمرين سواء على المستوى الوطني والأجنبي.

2.2. بعد صدور القرار 1275:

يتضح هذا جليا من خلال الاهتمام الذي أولته الجزائر بأهم شريحة في مجتمعها ألا وهي فئة الشباب والتي تمثل أكبر نسبة من عدد سكانها وهذا باستقطاب واحتواء أكبر عدد منهم خاصة الطلبة الجامعيين، حيث عملت على خلق الجو الملائم لهم لتجسيد أفكارهم الفنية على أكمل وجه فأصبح الطالب الجامعي يحظى بمكانة مرموقة وله دور في دفع عجلة الاقتصاد نحو التقدم والتطور في ظل الاقتصاد الرقمي، باحتضان أفكاره الابتكارية بمرافقة الحاضنات الجامعية التي تؤمن له كل الوسائل المتاحة لتحقيق مشروعه الابتكاري تحت إشراف أساتذة مكونين مختصين.

فلم يعد يشكل هذا الطالب عبئا على الدولة وإنما موردا هاما يساهم في تنفيذ السياسة العامة للدولة خاصة بعد تكريس القرار 1275 المؤرخ في 2022/09/27 المتعلق بتحديد كيفيات إعداد مشروع مذكرة التخرج للحصول على شهادة الجامعية للمؤسسة الناشئة (القرار رقم: 1275 المؤرخ في : 2022/09/27، 2022)

الذي منح له الأمان وفتح الأبواب أمامه لتجسيد أفكاره والاستثمار فيها في إطار بيئة قانونية لحمايته وأفكاره وابتكاراته والدفاع عنها برعاية وإشراف الدولة ومؤسساتها.

وهو ما يعكس توجه الدولة نحو الاستغلال الأمثل لرأس المال الفكري والاستثمار فيه في إطار المؤسسة الناشئة باعتباره أهم دعامة لخلق الثروة وبناء اقتصاد قوي ومتنوع، ففي إطار القرار رقم 1275 نجد الطالب عماد الدين جراردة الذي تحصل على علامة لابل وبراءة اختراع وعلامة تجارية لنظام حماية السائقين من النعاس والتشتت بالذكاء الاصطناعي وفي جامعة ورقلة وكذلك حصول طلبة كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة حفناوي زياد، مادي عبد الحق وبوحوية محمد طه على أول وسم علامة مشروع مبتكر -لابل- المقدمة من قبل وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة.

لقد كان لصدور القرار 1275 صدى كبير يكشف عن رؤى جديدة للجزائر، حيث أرادت من ورائها الاستثمار في رأس المال الفكري وهذا باحتواء الطالب الجامعي وإقحامه في سوق العمل والأعمال لتجعل منه رائدا في الأعمال بمنحه الضوء الأخضر بتمكينه من تجسيد ابتكاراته وأفكاره على أرض الواقع فيتحول من طالب للوظيفة إلى خالق للشغل والثروة بفضل المؤسسة الناشئة التي ينشئها بدعم من الدولة في ظل هذا القرار بما يبث روح المواطنة والولاء والثقة لدى الطالب الجامعي والدولة، كما أنه يعد ضمانا لعدم هجرة الأدمغة أو على الأقل يقلل منها.

خاتمة:

لقد كان لتبني الجزائر للاقتصاد الرقمي أثرا كبيرا وتجربة لقيت قبولا عرفت تطورا ملحوظا في النموذج الإقتصادي الجديد باعتباره ضرورة حتمية تماشيا مع البيئة الإقتصادية العالمية، وكذا فكرة المؤسسة الناشئة في الجزائر هي حديثة أيضا وبالنظر للتحديات التي تواجهها الدولة لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة من ورائها، حيث اكتسبت ثقافة جديدة ألا وهي الاهتمام برأس المال الفكري بدلا من المادي كون الأول هو الذي يجلب الثنائي وينميه وليس العكس، فكرست جهودا كبيرة لإنجاح هذا المشروع بدءا من احتواء الفئات الطلابية صاحبة الأفكار المبتكرة وتشجيعها وتسهيل الضوء على أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري باعتباره كيان المؤسسة الناشئة، هذه التي حققت نجاحات كبيرة وسط الأسرة الجامعية جراء الاختراعات والمؤسسات التي تمكن الطلبة الجامعيين من إنشائها بتمويل من الدولة وتحت إشرافها، والتي نجح أصحابها إلى حد كبير حيث لقيت صدى عالمي وهو مؤشر على نجاح الجزائر في خوضها لهذه التجربة وعلى المدى البعيد.

وبالنظر للنجاح الذي حققته الجزائر بتبني فكرة المؤسسة الناشئة وتجسيدها على أرض الواقع في إطار القرار رقم 1275 والخاص بعينة واحدة وهي الطلبة الجامعيين، فمن خلال هذا التجربة المشهودة والناجحة للجزائر يمكننا الإفصاح عن بعض النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية والتي على رأسها:

1. إمكانية نجاح الدولة خارج إطار الجامعة والفئات الطلابية أيضا، بالنظر لعدد السكان الذين قد يمتلكون قدرات فكرية خارقة بحاجة للاستثمار فيها.

2. توسيع اهتمامها برأس المال الفكري خارج هذه الفئة كونه ليس حبيس الجامعة فقط وإنما قد نجده لدى العديد من الشرائح في المجتمع والتي لو تم منحها الفرصة لأبدعت ولعبت دورا فعالا في دفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام تحقيقا للتنمية المستدامة.

3. التركيز على ترقية رأس المال البشري باعتباره ميزة تنافسية مستدامة إلى جنب تكوين كفاءات متخصصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

4. ضرورة الاهتمام برأس المال البشري والاستثمار فيه عن طريق الإنفاق على التعليم بكافة مراحله باعتباره أحد عوامل الإنتاج لتحقيق الازدهار والتقدم الاقتصادي للدول بالنظر للدور المحوري الذي يحققه في زيادة الإنتاجية كفاءة القوى العاملة تعزيزا للنمو والتطور الاقتصادي.

5. الاهتمام بأصحاب هذه المشاريع في إطار المؤسسة الناشئة يعتبر إيراد مضمون بالنسبة ولأصحابها وكذلك بالنسبة للاقتصاد الوطني من خلال خلق الثروة كما يساعد على توفير مناصب الشغل ما يعود بالإيجاب من حيث التقليل من مشكل البطالة.

6. تمكين الطالب الجامعي من تجسيد أفكاره على أرض الواقع باحتوائه وتوفير الجو الملائم لذلك من قبل الدولة ضمانا فعالة للقضاء على هجرة الأدمغة.

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج بعدة توصيات منها:

1. توسيع اهتمام الدولة برأس المال الفكري خارج الجامعة باستقطاب فئات أخرى تمتلك قدرات عالية وجد فائقة.

2. تطوير برامج التعليم والتدريب المهنية التي تلبي حاجيات سوق العمل والأعمال وبما يتماشى والبيئة الرقمية.

3. وضع قانون خاص بالمؤسسة الناشئة فعال وملم بجوانبها بدلا من النصوص المتفرقة واعتماده على أنه البيئة القانونية التي تهى البيئة المستدامة لنجاح هذا النوع من المؤسسات.

4. تشجيع البحث العلمي في مجال الاقتصاد الرقمي لإستغلالها بشكل أمثل في ترقية وتطوير المؤسسة الناشئة تكنولوجيا وعلميا.

5. الإكثار من البرامج التدريبية والتحسيسية للتعريف بمدى أهمية المؤسسة الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

أولاً: النصوص القانونية

المراسيم التنفيذية

➤ المرسوم التنفيذي رقم : 16-205. (25, 07, 2016). الجريدة الرسمية.

➤ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم : 20-356. (30, 11, 2020). الجريدة الرسمية العدد/73.

➤ المرسوم التنفيذي : 20-356. (30, 11, 2020). الجريدة الرسمية العدد/73.

➤ المرسوم التنفيذي رقم : 20-254. (15, 09, 2020). الجريدة الرسمية.

➤ المرسوم التنفيذي رقم : 20-54. (25, 02, 2020). الجريدة الرسمية العدد/12.

القرارات:

➤ القرار رقم: 1275 المؤرخ في : 2022/09/27. (27, 09, 2022). المتعلق بتحديد كفايات إعداد مشروع مذكرة التخرج للحصول على شهادة الجامعية للمؤسسة الناشئة . الجزائر.

ثانياً: المراجع

الكتب :

➤ أحمد، سعد، علي، و صالح أحمد. (2009). إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال. دار اليازوردي، عمان، الأردن: دار اليازوردي.

المقالات العلمية :

➤ أمنة مخاشنة. (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر، الإطار المفاهيمي والقانوني. مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد/01 .

- بلاوي محمد، و بوشري عبد الغني. (2023). رأس المال الفكري وأثره على الميزة التنافسية للمؤسسات الناشئة في ظل التوجه نحو تكنولوجيا الأعمال. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد/07، العدد/03.
- بن عياد جليلة. (2022). دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية. مجلة الدراسات القانونية، المجلد/08، العدد/01.
- بوضياف علاء الدين، و زبير محمد. (2020). دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد/04، العدد/01.
- دحماني عزيز، و بلحاج فراحي. (2014). الإستثمار الفكري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية ضمن إطار المقاربة المستندة إلى الموارد والكفاءات. مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية في الجنوب الغربي.
- سوايح منى. (2021). واقع وآفاق المؤسسة الناشئة. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد/07، العدد/03.
- عبد الناصر نور، ظاهر القشي، و جهاد قراقيش. (2010). رأس المال الفكري: الأهمية والقياس والإفصاح، دراسة فكرية من وجهات نظر متعددة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد/25.
- كائنات فواز عبد الحميد، و حنان أسامة حسن. (أوت، 2017). أثر رأس المال الفكري في تحقيق ريادة الأعمال لشركات الإتصال السعودية دراسة ميدانية على قطاع الإتصالات السعودية بمدينة تبوك. مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية والقانونية، العدد/06، المجلد/01، صفحة 04.